العقبة التركية في التغيير الديمقراطي في العراق

غسان العطية

كان عراق اليوم لمدة تزيد عن اربعة قرون جزءا من الدولة العثمانية، ولم ينفصل عنها الا بالسلاح البريطاني ابان الحرب العالمية الاولى. واذا كان بعض الضباط العراقيين العاملين في الجيش العثماني انحاز الى بريطانيا بأمل استقلال العرب، فان السواد الاعظم من السكان خاصة رجال الدين منهم في كربلاء والنجف دعوا الى الجهاد ضد بريطانيا باسم الاسلام.

ولكن استكمال التحول القومي في تركيا بقيادة كمال اتاتورك اسبغ الشرعية على انفصال المشرق العربي بزعامة التيار القومي العربي في العراق وسوريا، ممهدا الطريق نحو علاقة جديدة بين الاثنين، خاصة في العراق الذي استلم الحكم فيه الرجال ذاتهم الذين خدموا في الجيش العثماني من امثال نوري السعيد وجعفر العسكري وياسين الهاشمي، الذين كان لهم الفضل في اقامة افضل العلاقة مع تركيا الكمالية التي تم تتويجها بخطبة الملك فيصل الثاني لفتاة من عائلة تركية.

ان التقارب العراقي التركي، خاصة بعد تسوية قضية الموصل، تطور ليصبح تحالفا سياسيا بقيام حلف بغداد في مطلع الخمسينات، الذي ضم اضافة الى العراق كلا من تركيا وباكستان وايران وبريطانيا، بما اسس لنظام اقليمي جديد بحماية الغرب ليساهم في استقرار المنطقة بعيدا عن النفوذ السوفيتي والشيوعي.

ولم يؤثر قيام الحكم الجمهوري في العراق في اعقاب ثورة 14 تموز عام 1958 على استمرار العلاقة الايجابية مع تركيا حتى بلغت اوجها ابان حكم صدام حسين.

ان حكومات العهد الجمهوري كافة في العراق من عبد الكريم قاسم مرورا بالاخوين عارف، الى صدام حسين التقوا مع تركيا في محاربة الاكراد، الامر الذي بلغ اشده في عهد صدام عندما وقع اتفاقية تسمح للقوات التركية بملاحقة الاكراد داخل الحدود العراقية.

كما التقت كافة الانظمة العراقية، من ملكية وجمهورية مع تركيا في اعتماد فصل الدين عن الدولة في ظل دستور علماني. وجاء قيام الثورة الاسلامية في ايران ليرسخ التحالف العراقي التركي رغم وقوف تركيا على الحياد في الحرب العراقية الايرانية.

واضاف الصراع بين سوريا والعراق بعدا جديدا للتقارب العراقي التركي تكرس في اقامة خط لنقل النفط العراقي عبر تركيا بدلا عن الخط المار عبر الاراضي السورية وبذلك اصبح العراق الشريك التجاري الاول لتركيا. وعندما

انحازت سوريا الى نيقوسيا ابان الغزو التركي لقبرص عام 1974، ايد العراق تركيا وساهم بدعمها عندما رفض مقاطعتها بل وفر لها النفط باسعار زهيدة، الامر الذي لا ينساه بولند اجاويد رئيس الوزراء التركي الحالي والذي قاد الحملة انذاك ضد قبرص. وفي الوقت الذي استضافت دمشق اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني اتخذت بغداد موقفاً معارضا له. ولم يجعل صدام حسين يوما من التقارب التركي الاسرائيلي عقبة امام تعاونه معها، حتى عندما كانت سوريا في حالة مواجهة ساخنة مع اسرائيل.

وبعد غزو العراق للكويت لم يتوقع صدام حسين انضمام تركيا للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، لان تركيا حسب قوله محكومة باعتبارات اقتصادية وخسارة العراق بالنسبة لها انتحار اقتصادي.

ومع ذلك انحازت تركيا لامريكا لقناعتها بان المواجهة بين الولايات المتحدة والعراق محسومة لمصلحة الاولى، وبالتالي سقوط صدام حسين بمجرد هزيمته العسكرية. ولكن المفاجأة كانت في بقائه في الحكم رغم هزيمته العسكرية في حرب الخليج الثانية.

ومع ذلك استطاعت تركيا استرجاع الكثير من مواقعها الاقتصادية والسياسية مع بغداد خلال ادارة الرئيس كلينتون الذي لم يكن في وارد المواجهة العسكرية مع بغداد مفضلاً سياسة الاحتواء. فأقامت تركيا شبكة من التعامل التجاري -النفطي بالذات- خارج اطار قرارات مجلس الامن. وفي غياب قرار الاطاحة، لم تمانع واشنطن من استمرار التجارة -بما فيها غير الشرعية- بين تركيا والعراق التي تجاوزت اليوم المليار دولار سنويا، نظرا لحاجة تركيا الاقتصادية ولما توفره من مصدر مالي اساسي لاستمرار الادارة الكردية في شمال العراق.

ان قناعة تركيا باستمرار نظام صدام حسين دفعها الى اعادة فتح سفارتها وتعيين اول سفير لها في بغداد بعد انقطاع دام اكثر من عشر سنوات، واعادت في تموز الماضي تشغيل خط السكك الحديد الذي يصل بغداد. وزار العراق في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي اكبر وفد تجاري تركي يضم 148 عضوا برئاسة نائب وزير التجارة التركي اعقبه توقيع اتفاق بين شركة تركية والعراق للتنقيب عن النفط في كركوك الخاضعة لحكم بغداد.

وانطلاقا من اولوية المصالح الامنية والاقتصادية في الحسابات التركية -خصوصاً في الاوساط العسكرية النافذة- لم تجد تركيا في قيام نظام ديمقراطي يعطي الاكراد حكما فيدراليا ضماناً لمصالحها، فالمؤسسة العسكرية التركية تضغط اليوم لحل حزب "الشعب الديمقراطي" في تركيا لمجرد انفراده باصوات منطقة جنوب شرقي تركيا ذات الغالبية الكردية. وسبق لوزير الخارجية التركي ان نصح الادارة الامريكية في نيسان الماضي بان "لا نثق بالمعارضة العراقية (ذات البعد الكردي)، لانها لن تستطيع القيام بأي عمل".

ان 11 أيلول غير الكثير ليس في امريكا فحسب بل كذلك في النظرة الى العراق بما جعل احتمال التدخل العسكري خيارا حقيقياً بالنسبة لواشنطن.

وان احتمال ضربة عسكرية امريكية جديدة لاطاحة صدام حسين تضع تركيا في ذات الموقع السابق الصعب، اذ قال وزير الدفاع التركي (Sabahattin Cakmakoglu) اخيراً (نيوزويك 31 كانون الاول 2001): لا نريد تكرار تلك التجربة".

تعرف تركيا اهمية دورها في اي حرب قادمة على العراق، ولكن بدورها لا تريد ان تنتهي بما انتهت اليه عام 1991 من تدفق ملايين اللاجئين الاكراد الذين تحولوا الى احتياطي بشري لحزب العمال الكردستاني المتمرد، اضافة الى خسارة تجارية تقدرها الاوساط التركية باكثر من اربعين مليار دولار.

ولكن تركيا الدولة العضو المسلمة الوحيدة في حلف الناتو، والتي يعتمد اقتصادها المتدهور على المساعدات الامريكية سيكون من الصعب عليها رفض طلب المساعدة الامريكية في اي حرب ثانية ضد صدام حسين، خاصة وان قرار الحسم في تركيا سيكون في خاتمة المطاف بيد مجلس الامن القومي التركي الذي يخضع للهيمنة العسكرية.

فقد استجابت تركيا لطلب لندن بعد 11 أيلول على زيادة قدراتها العسكرية في قاعدة انجيرليك التركية. وعندما سبق للطائرات الامريكية قصف العراق كان اجاويد غاضبا لانه سمع بالخبر من التلفزيون على حد تعبيره.

ولكن السؤال الذي يواجه تركيا هو كيف التعامل مع خيار امريكا بالتدخل العسكري لاطاحة صدام؟

- امام تركيا فرصة للدعوة لاستنفاد المساعي الدبلوماسية، خصوصاً وان اوروبا غير متحمسة لعمل عسكري ضد العراق في الوقت الراهن، وربما حاول رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد (المعروف بصديق صدام واول من زاره بعد حرب الخليج الاولى) في زيارته الاخيرة لواشنطن لعب دور الوسيط بين بغداد وواشنطن، خاصة وان الاخيرة جعلت من عودة المفتشين الدوليين مدخلا للتعامل مع بغداد، ومن هنا سيعمل اجاويد على اقناع بغداد بقبول عودة المفتشين الدوليين بما يجهض الرغبة الامريكية في استخدام القوة، وفي حال رفض صدام هذا الاقتراح سيكون بمثابة براءة ذمة للحكومة التركية اذا تعاونت عسكريا مع واشنطن.
- مقايضة الرضا التركي بمساعدات اقتصادية امريكية ودولية.
- المطالبة بلعب دور في اختيار النظام البديل لصدام، وهذا ما ليس لامريكا من اعتراض عليه. واستجابة لهذا الموقف تضغط واشنطن على اكراد العراق للتعاون مع تركيا والابتعاد عن اي دور يثير مخاوفها وقد قطع الطرف الكردي شوطا في هذا الاتجاه بتأكيده في كل المحافل الدولية رفضه الانفصال او الدعوة لاقامة دولة مستقلة عن العراق وذهب اكثر من ذلك بالمشاركة في محاربة حزب العمال الكردستاني. ومن الواضح ان تركيا تريد ضمانات تتجاوز مجرد الوعود الكردية وذلك بوجود تركي مباشر على الارض. فكتب ديريا سازاك في صحيفة "مليت" (14/1/2002) والذي كان اصدر كتاباً حول زيارة اجاويد للعراق قبل وبعد حرب الخليج، يقول: ان تركيا تطالب باصرار ان تؤدي دوراً مهماً في حال وقوع اي تدخل امريكي في العراق، مضيفاً، ان الاتراك

بدأوا يرددون فكرة الحكم الذاتي للتركمان في العراق الى جانب الحكم الذاتي الكردي مشيرا الى ان تركيا ترغب في ان تكون لتركمان العراق سيطرة على مدينة كركوك الغنية بالنفط لارتباطهم بعلاقة قوية بها.

- التأكد من ان اي عمل عسكري ضد العراق سينتهي فعلا باطاحة صدام خوفا من تكرار تجربة حرب الخليج الثانية التي انتهت ببقاء صدام في السلطة.

المؤسف ان شروط المقايضة التركية لدعمها للحملة العسكرية الامريكية لا تشمل قيام عراق ديمقراطي علما ان امام تركيا فرصة حقيقية وممكنة للمساهمة في تغيير المنطقة عبر قيام عراق ديمقراطي جديد متحالف مع الغرب. وان مثل هذا العراق سيكون ضمانة تركيا من اي تهديد اصولي او دعوات انفصالية كردية او مغامرات قومية عربية توسعية، كما ان الممارسة الديمقراطية وليس "وصاية" تركية هي ضمانة التركمان العراقيين بالمساواة، ولا اعتقد من مصلحة تركمان العراق او اي فئة عراقية اخرى مقايضة حريتها بوصاية خارجية مهما كانت الاسباب.

ان احد اهم اسباب انهيار النظام الاقليمي الذي اسس له حلف بغداد ابان الخمسينات هو غياب المشاركة السياسية والديمقراطية. واذا كان الخوف من الشيوعية انذاك مبررا لغيابهما، فاليوم باتت الديمقراطية ضرورة لاستقرار المنطقة ومعيارا لصدقية امريكا فيها.